الدعوة إلى «علم اجتماع عربي» بين الايديولوجية والعلمية: محاولة لاستكشاف العلاقة الجدلية بين الفكر والبنية الاجتماعية

الواثق محمد كمير ـ زينب بشير البكري
قسم الاجتماع
كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ـ جامعة الخرطوم

مقـــدمـة

أثير خلال العقد الماضي كثير من المسائل المتعلقة بتطور المجتمع العربي، فمنذ أوائل السبعينات، ومع اخفاق فترة الستينات المسماة «بحقبة التنمية»، بدأ الدارسون الاجتماعيون العرب من كافة التخصصات في تناول قضايا العالم العربي بالنقد والتحليل. وكان الهم الأكبر لهذه المساهمات هو تبيين خصوصية المجتمعات العربية وعدم ملاءمة النظريات الاجتماعية الغربية لفهم همومها وطبيعة تطورها. وكانت السمة الأساسية لطرح هذه القضايا هي تصويرها في شكل مأزق تاريخي بين ماهو عربي وماهو غير عربي (أو غربي على وجه الخصوص). ويظهر هذا جليا في الانشغال بمسألة الأصالة والمعاصرة أو التراث والوافد[1]. فالدعوة لعلم اجتماع عربي كما نادت بها ندوة أبو ظبي عبرت عن حاجة المجتمع العربي الى «علوم اجتماعية ونظريات اجتماعية ومناهج بحث اجتماعي نابعة من تراثنا ومختبرة فيه» (أعمال ندوة أبو ظبي ، 3:1983). ولكن فشلت هذه الاطروحات في تبيين العلاقة الجدلية القائمة بين الفكر الاجتماعي والبنية الاجتماعية التي تنتجه وبالتالي صورت هذه الاشكالية في شكل غياب لعلم اجتماع عربي، أو في «انحياز علماء العلوم الاجتماعية الى النظريات الغربية التي انبثقت وتطورت وتشكلت في ظروف تاريخية واجتماعية مخالفة لظروفنا» (أعمال ندوة أبو ظبي، 4:1983). وبمعنى آخر فبالرغم من اتفاق المشتغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي على سيادة «العلوم الاجتماعية الغربية» في الساحة الفكرية وتباين الظروف الموضوعية لنشأتها عن ظروفنا، إلا أنهم أسقطوا من تحليلاتهم التطور التاريخي للرأسمالية الغربية واحتواءها للبنيات الاجتماعية في أخريات

القرن التاسع عشر. ولكن هنا لابد من طرح التساؤل التالي : هل يجوز علميا وموضوعيا رفض النظريات الغربية لمجرد نشأتها وفق ظروف مغايرة؟

لا شك أن مثل هذا التصور يفترض الاستقلال الذاتي والكامل لحركة تطور المجتمعات الغربية، وهذا يعني أن ذلك التطور قد تم وفق آليات داخلية واستوفى الشروط اللازمة لقيام علم اجتماع عربي يماثل ـ على الصعيد الايديولوجي ـ علم الاجتماع الغربي. ولكن اقامة هذا التماثل يستدعي ـ بالضرورة ـ أولا : اغفال السيطرة والتبعية البنيوية بين البنيات الاجتماعية والابنية الاجتماعية الرأسمالية في أوربا الغربية وأمريكا، ثم ثانيا : فشل الطبقات الحاكمة في المجتمعات الغربية في تحقيق ما أنجزته البرجوازيات الغربية على صعيد التقدم المادي والاجتماعي والسياسي.

في ضوء هذه الاشكاليات ستكون مهمة هذه المساهمة الاجابة على سؤال ظل يدور بالأذهان لزمن طويل : هل مايمكن تبريره علميا وموضوعيا هو البحث عن علم اجتماع عربي أم عن مجتمع عربي جديد ؟ اننا نرى أن في الاجابة عن هذا التساؤل علاجا لحالتي الحيرة والقلق الملازمين للمهتمين بأزمة الفكر الاجتماعي العربي. وذلك من منطلق ايماننا بأن الشكل الذي تطرح به قضية ما يحدد سياق التفكير فيها، فيجب أن لاننظر اليه كمسلمة من المسلمات قد تنأى بنا عن اتباع العلمية والموضوعية فنصل الى نتائج مغلوطة وغير سليمة.

ونحن نؤمن بأن رفض أي فكر اجتماعي لا يمكن أن يقوم لمجرد اختلافه أو عدم ملاءمته للظروف المحلية، بل يجب أن يؤسس هذا الرفض إما لأن هذا الفكر علمي أو غير علمي (ايديولوجي) (عامل، 11:1979) [2]. وتبيين هذا يتطلب كشف العلاقة الجدلية بين الفكر المعين والبنية الاجتماعية التي أفرزته تحت شروط تاريخية بعينها. فما نود ابرازه في هذا العرض هو أن البنية الاجتماعية التي أنتجت الفكر السائد المعاصر ليست مختلفة فحسب، بل هي في علاقة سيطرة وهيمنة على بنياتنا الانتاجية والاجتماعية القائمة. وبالتالي فهذه الأخيرة لا يمكن فهمها أو رصد آليات حركتها الا في اطار التبعية البنيوية التي تربطها بمراكز الاحتكار الرأسمالي وفشل الطبقات العربية الحاكمة في التحويل الثوري لهذه البنيات. فنحن نعتقد بأن القضية الأساسية للفكر الاجتماعي العربي هي البحث عن ضرورة التحرر الوطني من هذه السيطرة البنيوية، وبالتالي الفكر الاجتماعي السائد.

لمعالجة الموضوع المطروح سنقسم هذه الورقة الى ثلاثة أجزاء، في الجزء الأول سنتطرق لانجازات التطور الرأسمالي في غرب أوربا والتي لم يتحقق تعميمها في مرحلة التوسع الرأسمالي (الامبريالي). هذا العرض يستدعي استعراض وتوضيح طبيعة النمو الرأسمالي المشوه في المجتمعات العربية وبروز فئات رأسمالية تابعة. أما في الجزء الثاني فسنحاول أن نبين فيه أن نشأة الفكر الاجتماعي السائد تعبر عن صراع ناشب في الحقل الايديولوجي بين الارستقراطية الاقطاعية والبرجوازية الناهضة. وطالما كان علم الاجتماع

البرجوازي يمثل ايديولوجية البرجوازية الغربية فانه لا يجوز نقده علميا الا من الموقف الايديولوجي للطبقات المضطهدة، أما الجزء الأخير فسنخلص فيه الى مدى امكانية التبرير العلمي لبعض تصورات الدعوة لقيام «علم الاجتماع العربي» في ظل البنيات الاجتماعية القائمة.

التقدم الرأسمالي في غرب أوربا والتخلف الرأسمالي للمجتمعات العربية

أ) **الرأسمالية والتقدم المادي** : لاشك أن فكرة التقدم ـ الاتجاه المتصاعد نحو التحسين المستمر في الحياة الانسانية ـ إن كان ماديا أو أخلاقيا أو ثقافيا ـ هي فكرة حديثة في التاريخ ونتيجة مباشرة لنمو الرأسمالية (Pollard, 1971:4) فالنهضة التي شهدتها مجتمعات غرب أوربا في القرن التاسع عشر وتوجت بالثورة الصناعية في بريطانيا والثورة السياسية في فرنسا كان من شروطها الأساسية التطور السريع والمتزايد للتجارة والعلوم الطبيعية والفنون العملية والمؤسسات المصرفية والتنظيم الجديد للانتاج والتي تمت على يد البرجوازية الناشئة. فالثورة البرجوازية الصناعية عملت على التحويل الجذري لنظام الاقطاع الاقتصادي والاجتماعي في اعتماده على قهر الاقنان واستعمال العنف والقسر لحملهم على الانتاج. أما النظام الرأسمالي الناشيء فقد كان أساسه العمالة الحرة التي اعتمدت في اعادة انتاج نفسها على بيع قوة عملها للفئات البرجوازية المالكة لأدوات الانتاج.

فالتطور الداخلي بشقيه الموضوعي والذاتي وتسارع وتائر التغيير التكنولوجي المصاحبين لنمو الرأسمالية الصناعية، هي الخصائص المميزة للتطور الرأسمالي عما سبقه من مجتمعات. فالطبيعة التراكمية والمستمرة للتغيير لم تكتمل الا بالانتاج الموجه للسوق وبنشوء تقسيم عمل اجتماعي بالغ في التعقيد. فالنمو المتزايد للانتاج في اطار البنية الاجتماعية الاقطاعية قد أفرز منافسة متصاعدة أدت إلى استقطاب طبقي واعادة تنظيم الموارد نسبيا ومطلقا. كل هذه العمليات أدت إلى بروز طبقة رأسمالية تنتج كليا للسوق وتمتلك أدوات الانتاج بعد ما حرمت جموع المنتجين من امتلاكها وأجبرتهم على عرض قوة عملهم كسلعة في السوق [3]. فالشروط الاجتماعية المزدوجة لحرمان المنتجين المباشرين من ملكية أدوات الانتاج أو السيطرة على السلع المنتجة في اقتصاد السوق قد خلقت القاعدة المادية والأشكال الضرورية للصناعة، وذلك بتركز ثروات هائلة في أيادٍ قليلة.

مما سبق عرضه يتضح أن احدى الانجازات التاريخية للرأسمالية هو اطلاق الطاقات الفردية والمقدرات الخلاقة للفرد والتي حجمتها مجتمعات ما قبل الرأسمالية، اضافة الى القوة الاقتصادية الكامنة في الانتاج التعاوني الموسع للمصنع (Warren, 1980:11).

ب) **الرأسمالية والتقدم الاجتماعي والثقافي** : هنالك العديد من القيم الاجتماعية التي أفرزها تطور النظام الرأسمالي في مراحله المختلفة والتي احتلت هيمنة نسبية في اطار الثقافة الرأسمالية، ولم تجد ما يماثلها في المجتمعات السابقة [4]. وذلك مثل العدالة، المساواة،

الاستقلال من التحكم الغيبي، روح الاستطلاع والمغامرة اضافة للديمقراطية السياسية. ولاشك أن فترة الثورة الصناعية 1780 - 1840 رغم تميزها بالاستغلال البشع، خصوصا في مراحلها الأولى، الا أنها عملت على اطلاق سراح الحريات الفردية من القيود القانونية والمجتمعية والعقائدية. كما أن سيطرة الانسان المتزايدة على الطبيعة ـ من خلال تطور قوى الانتاج الرأسمالي ـ قد مكنت من اكتساب مهارات ونشاطات متعددة بالاضافة الى علاقات اجتماعية وتحديات واكتشافات اجتماعية وشروط حياتية جديدة.

ج) **الرأسمالية والديمقراطية السياسية** : ظروف وخصائص المجتمع الاقطاعي التي ساعدت في نمو الرأسمالية قد شجعت في نفس الوقت في نشوء الديمقراطية السياسية. فنمو المدن كوحدات سياسية شبه مستقلة في داخل التشكيلة الاقطاعية وكنتيجة للسلطة الاقطاعية المتناثرة، قد لعب دورا مهما في هذا التطور. فمقدرة الارستقراطية الاقطاعية في التحكم على الفوائض الاقتصادية وبسط استغلالها على المنتجين لم يتم عن طريق آلية السوق بل تم انجازه بواسطة القسر الاجتماعي المباشر بتطويع العادات والتشريعات واستعمال القوة مما جعلها ـ بالضرورة ـ تمارس السلطات التي عادة ما تمارسها الدولة في المجتمع البرجوازي. وترتب على ذلك صراعات مستمرة ومتواصلة حول السلطة بين الارستقراطية والعرش Monarchy التي أدت بدورها الى التناثر وتشتت السيادة مما مكن المدن من التطور السياسي المستقل. كل ذلك كان ضروريا من أجل اضعاف القواعد الاقتصادية الاقطاعية المتمركزة في الريف ومما نتج عنه اذكاء لدعائم الديمقراطية السياسية (Warren, 1980:29). اضافة لذلك فالمناخ الاجتماعي والثقافي الجديد مهد لسن قوانين تعاقدية تعتمد على اتفاقيات بين الأفراد ذوي الحقوق المتساوية بدلا عن المعاملات الاقتصادية الاقطاعية التي اعتمدت على القوة والقهر. كل هذه العوامل مكنت من نشوء وارساء ركائز حكم القانون في أوروبا الغربية، كما صبغت انتشار الديمقراطية بطبيعة تراكمية. فالتمدن وتطور الطباعة وازدياد الالمام بالقراءة والكتابة ونمو الايديولوجية البرجوازية نفسها، اضافة للتغيير المتصل والموسع للاقتصاد وتبلور الوعي الطبقي للقوة العاملة، كلها أدت الى تأكيد أن الديمقراطية السياسية البرجوازية هي ديمقراطية كل فرد في التشكيلة الاجتماعية الجديدة.

ما يهمنا تأكيده من العرض السابق هو أن صيرورة افقار جموع المنتجين وفصلهم عن أدوات انتاجهم وتأسيس دعائم التراكم والاقتصاد الرأسمالي قد تمت في اطار صراع متأجج وعنيف للقوى الاجتماعية استغرق قرونا طويلة. وكما قال ماركس فإن تاريخ هذا التحول «مكتوب في سجل البشرية بحروف من دم ونار» (Marx, 1974:669) وقد توجت الطبقة الرأسمالية الناشئة انتصاراتها على القوى الاجتماعية باستلام السلطة السياسية بعد الثورتين الفرنسية والانجليزية.

مما سبق يتضح جليا أن ما شهده المجتمع الاقطاعي من تحجيم لطاقات الفرد الانتاجية، وما انتهجه الاقطاعيون من ارهاب وقسر اجتماعي وما مارسته الكنيسة ورجال الدين من تسلط غيبي قد برر اضفاء صفة التقدمية على التحولات التي انجزتها الثورة البرجوازية [5].

تغلغل رأس المال في المجتمعات الغربية وتطور النظام الرأسمالي

اذا اتفقنا على تقدمية مرحلة التطور الرأسمالي في غرب أوربا ـ حتى نهاية القرن التاسع عشر ـ على ماسبقها من بنيات اجتماعية، نجد أن سؤالا ملحا يطرح نفسه : هل حقق التغلغل الرأسمالي ـ عن طريق الاستعمار ـ المهمة التاريخية للرأسمالية في احداث تحولات مماثلة لما تم في أوروبا الغربية؟ واذا ثبت فشلها في ذلك فهل يجوز التفكير علميا وموضوعيا في تجاوز واقع المجتمعات الغربية (وغيرها في العالم الثالث) بانتهاج طريق النمو الرأسمالي؟.

التدقيق في تاريخ الرأسمالية الغربية ـ خصوصا بعد مرحلة الاحتكار ـ يبين بوضوح أن تطور النظام الرأسمالي العالمي السائد سبقته عمليات افقار لشعوب المجتمعات العربية (وغيرها) واستنزاف لمواردها. واكتملت سيادة المراكز الرأسمالية بأوربا الغربية ثم أمريكا بعد احتواء ودمج هذه المجتمعات في اطار هذا النظام العالمي عن طريق الاستعمار المباشر[6]. ولكن تاريخ الاستعمار القديم والحديث قد وضح جليا أن تقدمية التطور الرأسمالي في أوروبا الغربية لم يصحبه غير تخلف رأسمالي للتشكيلات الاجتماعية التي تم احتواؤها في أواخر القرن التاسع عشر. فالتغلغل الرأسمالي في المجتمعات العربية قد حقق تحويلها الى اقتصاديات تابعة ومندمجة في هذا النظام العالمي بغرض توريد الموارد الأولية (الزراعية والمعدنية) الى مراكز التصنيع بغرب أوروبا وبالمقابل استيراد المواد المصنعة هنالك. تم كل ذلك تحت شروط غير متكافئة مما نتج عنه تشوه البنيات الاقتصادية والانتاجية ومن ثم تكونات اجتماعية مشوهة لا تماثل تلك التي تشكلت في مجتمعات المركز. فالطابع المميز للبنيات الاجتماعية المعاصرة هو الطابع «الكلونيالي» أو بمعنى آخر : شكل تاريخي محدد من الانتاج الرأسمالي يتطور فيه هذا الانتاج في علاقة من التبعية لرأسمالية المركز تمنعه من أن يصير انتاجا رأسماليا طبيعيا (عامل، 27:1974). ولا يعني هذا ـ وبأي حال من الأحوال ـ ان الواقع الاجتماعي العربي ما هو إلا نتاج للمحددات الخارجية للتبعية. وانما الفهم الصحيح لهذا الواقع لابد أن يسبقه تحليل جاد لطبيعة القوى الاجتماعية المتصارعة داخل هذه المجتمعات وكيفية تأثر هذا الصراع بوضع التبعية الاقتصادية والسياسية[7].

من هذا نخلص الى أن الانجازات المادية والاجتماعية والثقافية للنمو الرأسمالي في أوروبا الغربية لم يتم تحقيقها الا بواسطة التوسع الرأسمالي الاستعماري، اضافة الى العديد من الشروط الضرورية التي استحال تاريخيا توفرها لتكرار التجربة الرأسمالية الغربية. ومايهمنا في هذا المنحى هو أن أنماط تراكم رأس المال واستثمار الفوائض الاقتصادية في البنيات الاجتماعية التابعة لم يتحقق في ظل نشوء طبعة رأسمالية متكاملة قادرة على النهوض بمهام الثورة البرجوازية في تحديث وسيلة هذه البنيات (رمسيس، 31:1984)[8]

في السودان ـ مثلا ـ وضحت كثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية أن الاخضاع الاستعماري للسودان قد لعب دور الظرف التاريخي الذي تمت ضمنه صياغة دور السودان في حل وتخفيف مظاهر أزمة النظام الرأسمالي الغربي[9]. وكما يقول المصطفى (5:1984) فان هذا الدور بني على أساس امكانية تنمية بلاد السودان في اتساق مع احتياجات التطور الرأسمالي الامبريالي المتمثلة في :

أ) تحويل السودان أو جزء منه الى مزرعة كبيرة لانتاج المواد الأولية (القطن) وبأقل تكلفة لتغذية الصناعة (النسيج) في بريطانيا .

ب) ولضمان استمرارية توجه الانتاج نحو السوق العالمية انتهجت الدولة الاستعمارية عدة طرق للتحديث الجزئي لأساليب الانتاج وادواته بحيث تنسجم مع المصالح النهائية لمراكز رأس المال بأوربا الغربية (المصطفى، 5:1984).

وقد عملت الأنظمة الحاكمة بعد نيل الاستقلال في عام 1956 على اعادة اتباع نفس النهج في استخدام الفوائض الاقتصادية ـ عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة ـ في خلق جزر رأسمالية محدثة تنتج أساسا للتصدير تكريسا للتبعية البنيوية لمراكز الاحتكار الرأسمالي. كان لابد لهذه الصيرورة أن تفرز فئات رأسمالية متباينة لتكون بمثابة قواعد مادية واجتماعية وسياسية تخدم مصالح الاستعمار خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ونمو حركات التحرر الوطني والاستقلال. تمخضت هذه التطورات عن ولادة فئات اجتماعية عملت على بناء سلطتها وتعزيز مواقع سيادتها في اطار البنية الاجتماعية الجديدة. كما سعت هذه الشرائح الرأسمالية الناشئة للاستثمار ـ بمساعدة القوانين والميزات التي منحتها الدولة ـ في الزراعة الآلية (المطرية) والمروية الحديثة كما اكتسب رجال الدين وزعماء القبائل وظائف اجتماعية جديدة مكنتهم من الاستفادة من قنوات تراكم رأس المال في القطاعات الرأسمالية الحديثة، اضافة الى ذلك فقد تجمعت ثروات هائلة لدى تجار المدن عن طريق التمويل الاستغلالي لجموع المنتجين وتسويق انتاجهم وأنشئت العديد من البيوتات التجارية العاملة في مجال التصدير والاستيراد. ومن جانب آخر فقد تنامت بيروقراطية الدولة ـ خصوصا خلال العقد الماضي ـ واستغلت نفوذها السياسي في الثراء السريع مما

خلق فئات طفيلية اعتمدت الفساد والتقرب من محاور السلطة كمصدرين للتراكم الرأسمالي.

يتضح من الاشارات السابقة لأنماط تراكم رأس المال في البنيات الاجتماعية التابعة، وبالعكس لما تم في أوروبا الغربية فان «أيا من هذه الشرائح (الرأسمالية) لم تتمتع بالاستناد على قاعدة اقتصادية متينة ومستقلة ـ ولو نسبيا ـ من بقية مصادر المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (المصطفى، 14:1984). فمن أهم سمات هذه الفئات الاجتماعية الناشئة هو عجزها عن إعادة استثمار الفوائض الاقتصادية المحققة في المجالات الانتاجية زراعية كانت أو صناعية. بل نجدها قد عملت على انتقالها في شكل فوائد أو مدخرات فردية الى مراكز المؤسسات المصرفية والمالية بأوروبا الغربية، أو تم صرفها في الإقامة معظم فترات السنة خارج البلاد. أما الجزء المتبقي محليا فقد وظف للاستثمار إما في سوق الأراضي والعقارات أو البنايات الشاهقة التي تستأجر لممثلي رأس المال الأجنبي بالبلاد والفئات الطفيلية الناشئة. كما أن هنالك نسبة من رأس المال المتراكم تتبدد في الاستهلاك البذخي واقتناء أحدث التقنيات المستوردة.

غرضنا من العرض السابق هو تأكيد الارتباط العضوي بين الشرائح المتعددة للبرجوازيات العربية ورأس المال الغربي وبالتالي تبعية هذه الفئات لمراكز الاحتكار الرأسمالي مما جعلها عاجزة عن أداء الدور الوطني للبرجوازية الغربية، وتبيين عدم التماثل هذا ضروري من أجل فهم واستيعاب الطبيعة الايديولوجية للفكر الاجتماعي الغربي ولاختيار تصور علمي وموضوعي يعتمد ايديولوجية الطبقات الاجتماعية المهمشة.

تطور الفكر الاجتماعي العربي (البرجوازي)

تعرضنا في الجزء الأول الى توضيح التحولات الاجتماعية التي صاحبت التطور الرأسمالي في أوروبا الغربية والتي جاءت نتيجة للصراع الاجتماعي المحتدم بين البرجوازية الناهضة والارستقراطية الاقطاعية. وكما اتفق جل الدارسين الاجتماعيين فالعودة الى تاريخ علم الاجتماع ـ وسائر العلوم الاجتماعية ـ يوضح أن الانقلاب الذي أحدثه رأس المال هو من أهم الأسباب الكامنة وراء التساؤلات السوسيولوجية. فالأفكار لم تظهر ولم تزل تبعا لمنطق أو أهواء منظور قائم بذاته، بل وفقا لارتباطها الدائم بتقدم عصر «التنوير» كما كان يقال في القرن التاسع عشر. فعصر «التنوير» ليس إلّا نتاج المعارف التي يكونها المجتمع عن نفسه وعن الطبيعة. وقد جاء ظهور علم الاجتماع مطابقا للتغييرات التي حدثت في المجتمع. فعندما تحدث عملية تغيير جذري في موازين القوى بين الطبقات أو الفئات الاجتماعية فان خير مؤشر عن هذا السياق، على الصعيد الفكري، هو ظهور معرفة اجتماعية جديدة. وفي هذا المنحى لابد من تثبيت حقيقتين مهمتين:

1) هذا الصراع بين القوى الاجتماعية لا يتم في الحقل الاقتصادي وحده وانما هنالك ميادين متعددة لممارسة هذا الصراع، وما يهمنا هنا هو الحقل الايديولوجي أو الفكري.

2) عدم التكافؤ الاجتماعي (السياسي والاقتصادي) لهذه القوى المتصارعة يجعل القوى المتحكمة في صيرورة الانتاج الاقتصادي ـ تحت شروط تاريخية معينة ـ تهيمن على قنوات الانتاج الفكري. ففكر هذا المجتمع المعين هو فكر هذه القوى الاجتماعية المسيطرة اقتصاديا، فالفكر الاجتماعي السائد هو الفكر البرجوازي وليس الفكر الغربي مطلقا.

فالمجتمع الرأسمالي المعاصر لا يشمل فقط البنيات المادية لنمط الانتاج والدولة والمؤسسة التعليمية وغيرها من ميادين. فهذا المجتمع يحتوي أيضا على عالم عقلي أو فكري يتم فيه تفسير وتبرير العالم المادي (Shaw, 1977:62). ولاشك أن العالم الفكري في هذا المجتمع معقد البنيات ويحتوي بداخله على عدة مستويات وبالتالي فالمعرفة العلمية والاجتماعية وجه الخصوص تبدو كمؤشرات ودلالات في هذا العالم الفكري ككل. وعلم الاجتماع كنشاط فكري متميز لابد من وصله وربطه بطبيعة هذا العالم. ومما يزيد هذا الأمر تعقيدا هو أن المعرفة الاجتماعية تبدو كأنها منفصلة كلية عن البنية المادية للمجتمع وتحتل وجودا ظاهريا مستقلا في مجالات فكرية متعددة قد لا تقود الى تطبيقات عملية الا بطريقة غير مباشرة مثل علم الاجتماع، علم السياسة.. الخ.

ولكن بالتحليل المتأني يمكن اكتشاف أن هذا العالم الفكري لا يتمتع الا بانفصام ظاهري عن بقية عناصر البنية المادية للمجتمع الرأسمالي، وان هذا الاستقلال الذاتي ماهو الا نتاج طبيعي لنفس البنية المادية. فبدون التساؤل حول الوجود (الظاهري) المستقل لهذا الفكر، فان العلاقات الاجتماعية المشكلة له تجد قبولا في الحياة الفكرية. وذلك لأن التقسيمات الفكرية المستخدمة في العلوم الاجتماعية البرجوازية تشير ضمنيا الى انفصال الفكر عن الواقع وبالتالي تأبيد وحتمية البنية الاجتماعية القائمة. وبمعنى آخر فهذه المفاهيم الفكرية مقيدة ـ بالضرورة ـ بالحدود الحقيقية لبنية المجتمع الرأسمالي (Shaw, 1977:64).

وهذا القبول الضمني لحتمية العلاقات الاجتماعية الرأسمالية يشكل أساس معنى الايديولوجية. فالايديولوجيات لاتعرف ـ في نطاق ضيق ـ بامكانية استخدامها المباشر، أي بمعنى آخر، لاتعرف بحقيقة كونها أسلوبًا مباشرًا أو سلاحاً واعياً في الصراع الاجتماعي. فانه يمكن نعت أي فكر بالايديولوجية ـ غير العلمية ـ حتى قبل استخدامها في صراع معين وباستقلال عن هذا الصراع. فعملية وصف الفكر بأنه

«بحت» أو «موضوعي» أو «محايد» وبالتالي غير ايديولوجي هي عين الايديولوجية. وهذا ببساطة لأن الفكر دوما هو فكر «الانسان» الاجتماعي الذي يعيش في ظروف مادية وتاريخية بعينها. ومن هذه البديهية يتضح أن أي فكر لا يعي مرتكزاته المادية والعملية لا يمكنه استيعاب أي بدائل لها وبالتالي يجنح لقبول قيود وشروط الاشكال السائدة. فالعالم الفكري للمجتمع البرجوازي المعاصر هو حقل ايديولوجي للطبقة المهيمنة ماديا. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن ننكر أن هذا الحقل لا يحتوي على وجهات نظر متباينة وناقدة لعدة جوانب من المجتمع الرأسمالي. ولكن هذا التباين وهذا النقد انما يتم في حدود وأطر البنية الاجتماعية القائمة.

عنينا في ما سبق أن نقول إن انتاج الايديولوجية هو عموما انتاج المعرفة في الاطار الفكري للعلاقات الاجتماعية السائدة. وأن ذلك يتم بأسلوب يعمل على طمس الكل الذي تشكل هذه العلاقات جزءا منه وبالتالي تأبيدها وانكار امكانية تغييرها. وفي هذا العالم الفكري ككل يمثل علم الاجتماع ـ وغيره من العلوم الاجتماعية ـ ايديولوجية البرجوازية الغربية.

وفي هذا السياق فان نعت علم الاجتماع «بالعلمية» لا يمكن تأسيسه على المنهج العلمي للدراسة وحسب وانما يتحدد أيضا بموضوع الدراسة ذاته وبالطريقة التي يتم بها استيعابه وتصوره. فاذا تمعنا في تطور العلم الاجتماعي الغربي نجد أن التحولات الجذرية التي أحدثتها الثورة البرجوازية في المجتمع الغربي ـ لتصل آثارها فيما بعد كل مجتمعات العالم ـ شكلت موضوع الدراسة والافتراضات النظرية لهذا التطور وقد تجلت أهم سمات هذا التطور في تباين المفاهيم والنظريات التي استخدمها المفكرون الاجتماعيون في تحليل ودراسة المجتمع الجديد واستشراق مستقبله. كما انعكس هذا التباين المفهومي والنظري في المواقف الايديولوجية التي تبناها كل فريق وعكست مصالحها المتضاربة ـ ولوبدرجات متفاوتة ـ في المجتمع الجديد. فقد استجاب علماء الاجتماع في الفترة التي سبقت اصدار كارل ماركس لأعماله لثقافة «المنفعة» للطبقة الوسطى. فمع تزايد نفوذ الطبقة الوسطى في القرن الثامن عشر في صراعها مع الطبقة الارستقراطية الاقطاعية نشأ مفهوم «المنفعة» كمعيار اجتماعي لتحديد مكان وأدوار الأفراد والفئات الاجتماعية المتباينة في المجتمع الجديد (Gouldner, 1977:61). فقد طورت الطبقة الوسطى مفهوم «المنفعة» في سياق صراعها المحتدم ضد القيم الاقطاعية والادعاءات الارستقراطية حيث استمد الأفراد في المجتمع القديم حقوقهم بمقدار حيازاتهم للأرض وانتمائهم الطبقي ونبل مولدهم. ولتثبيت دورها في قيادة المجتمع الجديد عملت الطبقة الوسطى على تعزيز ونشر ثقافة «المنفعة» التي تقوّم الانسان

بمواهبه وقدراته وطاقاته التي تسهم مباشرة في الانتاج المادي للمجتمع. فبروز وانتشار هذه الثقافة الجديدة صاحب بالضرورة الانتقال من اقتصاد الاكتفاء الذاتي الى اقتصاد السوق الذي اعتمدت عليه الطبقة الصاعدة في تحقيق ثرواتها. وهذا يعني ضمنيا المحافظة على المجتمع الجديد باعادة ترتيب العلاقات بين فئاته الاجتماعية المتباينة وفق آلية السوق والانتاج السلعي واتجاهات تطوره.

وقد جاء ماركس بتصور مختلف للمجتمع الجديد مما أحدث انقلابا في بنية الفكر الاجتماعي الغربي وأدى بدوره الى صدور العديد من الأعمال الناقدة والأفكار المناهضة له. وقد أصبح هذا الصراع الفكري «بين علم الاجتماع الأكاديمي» و«الماركسية» من السمات المميزة للتطور النظري والمفهومي لعلم الاجماع كما أضاف بعدا ايديولوجيا لهذا التطور (Gouldner, 1977:11) [10]. فعند صياغة ماركس لنظريته عن «المجتمع الرأسمالي» رأى أن جوهر التحولات التي أفرزتها الثورة البرجوازية هو الانتقال من مجتمع «اقطاعي» سادت فيه علاقات انتاج بين الاقطاعيين والاقنان الى مجتمع «رأسمالي» تسوده علاقات انتاج رأسمالية بين رأس المال والعمل المأجور. هذا يعني أن المجتمع الجديد ماهو الا نوع محدد من المجتمع «الطبقي» وان مصيره التحول الى مجتمع تسوده علاقات انتاج مختلفة تماما عن سابقتها وأن صيرورة الانتقال هذه تتم عبر عمليات من التغيير الثوري والصراع الطبقي ينتج عنها تحول تاريخي جذري في طليعة القيادة الطبقية. ومن هنا فان النقد الذي وجهه ماركس لمبدأ «المنفعة» ـ واحتل مكانا رئيسيا في تحليله للرأسمالية ـ لم يكن نقدا مطلقا انما قصد بالتحديد الشكل البرجوازي ««للمنفعة» والذي في رأيه يمثل ايديولوجية البرجوازية. فبالرغم من أن البرجوازي يتحدث عن «المنفعة» الا أنه حقيقة يعني الربح الذي يشكل أساس الانتاج السلعي والذي بالضرورة لا يهتم بانتاج ماهو مفيد بقدر تركيزه على انتاج كل ماهو مدر للربح. وهنا يرى ماركس أن المجتمع الجديد هو مجتمع رأسمالي يتميز عن سابقه الاقطاعي بسيادة علاقات استغلالية من نوع آخر هي بالتحديد العلاقة بين رأس المال من جهة والعمل المأجور من جهة أخرى مما يؤدي في نهاية الأمر الى احتدام الصراع الطبقي في داخله وتحوله الى مجتمع اشتراكي تكون فيه «المنفعة» الاجتماعية لخدمة «الانسانية».

وقد وجدت أعمال ماركس وأفكاره صدى واسعا وسط علماء الاجتماع الغربيين انعكس في بروز اتجاهات ناقدة أشارت الى قصور الثقافة النفعية الجديدة في اغفالها «للحاجات الاجتماعية» التي نتجت عن تركيز المجتمع الجديد على «المنفعة الفردية» وقد شابت هذه الاتجاهات طبيعة اصلاحية هدفت أساسا الى استكمال بناء مؤسسات المجتمع

الجديد وضمان استقراره. فقد ساهم سانت سيمون وكومت ثم دوركايم من بعدهما، في ارساء التقليد السيوسيولوجي الذي شدد على أهمية تطوير نظم معتقدات مشتركة ومصالح وحاجات مشتركة بالاضافة الى خلق مجموعات اجتماعية مستقرة. فلم يرفض علم الاجتماع الناشيء المقومات المنطقية لثقافة «المنفعة» بل سعى الى توسيعها وتمديدها بحيث تشمل منافع «اجتماعية» أخرى بدلا عن اقتصار هذا المفهوم على انتاج المنافع «الاقتصادية» وحدها. وتبلورت الافتراضات الأساسية عن المجتمع الجديد وعلاقة الطبقة الصاعدة بالطبقات الاجتماعية الأخرى في نظرية «المجتمع الصناعي» الذي استحدثها سانت سيمون في أوائل القرن التاسع عشر، وطورها لاحقا علماء الاجتماع ـ أمثال دوركايم وماكس فيبر وغيرهما ـ لتستوعب التغييرات التي طرأت على بنية المجتمع الرأسمالي خصوصا بعد انتشار أعمال كارل ماركس وتصوره «للمجتمع الرأسمالي» وبعد ازدهار الحركات السياسية الماركسية والعمالية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ونظرية «المجتمع الصناعي» (Giddens, 1984:31-32) . ولا تعني الاشارة الى طقم من البديهيات المشتركة والمقتصرة على مدرسة محددة من علماء الاجتماع انما تعني التقاء عدد من المفاهيم والتفسيرات في تباينها مع مفاهيم كارل ماركس عن «المجتمع الرأسمالي» ويمكن هنا الاشارة الى أهم العناصر المشكلة لهذه النظرية والتي استخدمها فريق من علماء الاجتماع في محاولتهم لنفي أفكار ومقولات ماركس من المجتمع الجديد:

أولا : ان جوهر التحول الذي حدث في العالم المعاصر يتصل بالانتقال من مجتمعات تقليدية اعتمدت أساسا على الزراعة من جهة ومجتمعات صناعية تقوم على الانتاج الآلي والتبادل السلعي من جهة أخرى، وتكمن الفكرة الأساسية لهذا الطرح في أن عملية التصنيع ستظل هي الظاهرة الرئيسية التي تؤثر على تطور المجتمعات المعاصرة، وبمعنى آخر فان الرأسمالية ماهي الا مرحلة انتقالية تمثل مجرد شكل واحد من أنماط تنظيم المجتمع الصناعي وتقتصر على الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية (Dahrendorf, 1959:56).

ثانيا : يمثل هذا الانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع الصناعي حركة تقدمية في تاريخ تطور المجتمع الانساني. فبالرغم من الاعتراف بوجود نزاعات وصراعات في المجتمعات الصناعية الا أنها تنزع نحو التوافق والتوازن بسبب ما يتيحه النظام الصناعي من ثراء مادي وانتاج وفير مما يجعله يضمن تعظيم الفرص الاقتصادية.

ثالثا : وتأسيسا على ماسبق فان الصراعات الطبقية الحادة التي شهدتها أوربا الغربية في أعقاب الثورة الصناعية يمكن أن تفسر كنتيجة للتوترات والضغوط التي صاحبت عملية الانتقال من النظام الزراعي الى المجتمع الصناعي. وقد ابتدع بعض الكتاب أمثال دارندورف مفهوم «مؤسسة الصراع الطبقي (Dahrendorf, 1959:57). وهذا يعني أن

الصراعات الحادة والنزاعات الرئيسية قد أفرزتها المراحل الأولية من تطور المجتمع الصناعي وذلك قبل اكتمال بناء المؤسسات المجتمعية الجديدة. وهنا يشير دارندورف الى نشوء الدولة الليبرالية الديمقراطية والى خلق مختلف أشكال التحكيم في العلاقات الصناعية بالاضافة الى الاعتراف القانوني بحق الاضراب وحق التنظيم النقابي وتكوين الأحزاب السياسية. وقد أدى كل هذا بدوره الى تحويل الصراع الطبقي ـ الذي أخذ شكلا تناحريا في القرن التاسع عشر ـ الى منافسة سياسية ومفاوضات صناعية بين المجموعات الاجتماعية المتباينة في القرن العشرين.

قصدنا من الاستطراد السابق توضيح أن علم الاجتماع في بنائه النظري والمفهومي لم يتطور الا في سياق هذا الصراع الفكري الذي دار حول فهم طبيعة مجتمع الثورة في غرب أوروبا، وقد أضاف كل فريق من علماء الاجتماع الى رؤى وتصورات القوى الاجتماعية المتباينة بعدًا ايديولوجيا لهذا الصراع. وهذا يقودنا الى أن الحديث عن علم اجتماع «عربي» في مقابلة علم اجتماع «غربي» تكتنفه بعض الصعوبات المنهجية ان لم يصحبه الغوص في تحليل التيارات الفكرية المتباينة في اطار دراسة متعمقة للقوى الاجتماعية المختلفة في المجتمعات العربية.

علم الاجتماع العربي بين العلمية والايديولوجية

سبق التنويه في مقدمة هذه الورقة الى أن الدعوة لقيام علم اجتماع عربي تعكس بشكل واضح عدم الرضا من جانب المشتغلين بعلم الاجتماع عن الوضع الحالي للبحث الاجتماعي في مجتمعنا العربي وقد اتفق جل الدارسين الاجتماعيين العرب على أن «النظريات والمفاهيم التحليلية الغربية نائية وسحيقه، صنعت لعالم غير عالمهم ولا تحمل الا صلة قليلة فقط لواقعهم الاجتماعي المرير» (ساري، 52:1983)[11]. كما ذهب بعضهم الى أبعد من ذلك ليقول ان علماء الاجتماع الغربيين «لم تمنعهم الموضوعية والنزاهة العلمية والتقاليد الأكاديمية السائدة في جامعاتهم من تشويه المجتمعات العربية» (بوحديبه، 46:1983)[12]. انطلاقا من هذا الاتفاق على خصوصية مشكلات العالم العربي وقصور النظريات الغربية عن فهم واقعنا الاجتماعي جاءت الدعوة لقيام علم اجتماع عربي «يستمد اطره النظرية من تراثنا العربي وتختبر مفهوماته على واقع مجتمعاتنا في الماضي والحاضر» (بوحديبة، 45:1983).

صيغ هذا القلق على وضع العلوم الاجتماعية ـ وعلم الاجتماع خاصة ـ في المجتمعات العربية تحت مسميات عديدة كـ «أزمة العلوم الانسانية» أو «أزمة العلوم الاجتماعية» أو «الايديولوجية والعلوم الانسانية» أو «اشكالية العلوم الاجتماعية». وكان لابد من أن تصاحب هذا الاهتمام بعض التساؤلات عن طبيعة وماهية «علم الاجتماع

العربي» المطلوب : أهو الذي يدرس المجتمع العربي؟ أم هو الذي يكتب باللغة العربية؟ أم هو الذي يعنى به باحثون عرب؟ (بوحديبة ، 45:1983). وقد خلص معظم المهتمين بهذه الدعوة الى أهمية السعي نحو التوصل الى نظريات اجتماعية نابعة من واقع مجتمعنا ومختبرة فيه (صالح ، 14:1983)[13]. كما أمنوا على أن هذا الحلم لايتحقق بالرفض الكامل والشامل لكل النظريات وكل المفاهيم الغربية ولكن ـ كما يقول بوحديبة (84:1983) ـ فانه يجب «نقدها هي على ضوء الواقع الاجتماعي العربي لانقد المجتمع العربي على ضوئها» كما عرف الضوي (84:1983)[14] علم الاجتماع العربي بأنه ذلك العلم الذي «يعتمد أساسا على الجهد الفكري الذي يقوم به العلماء العرب بعيدا عن الايديولوجيات الغربية». وقد وضحت صالح، (27:1983) أن علم الاجتماع العربي لابد أن ينبني على رؤية نقدية للنظريات الاجتماعية الغربية تكشف عن المضامين الايديولوجية المحملة بها هذه النظريات.

يبدو واضحا من العرض السابق أن كشف التوجهات السياسية والايديولوجية للبحث الاجتماعي تشكل الأساس لقبول أو رفض النظرية الغربية التي انبثقت من التجربة التاريخية الغربية في القرن التاسع عشر ونظرت في اطار ايديولوجية العالم الغربي. وتتفق الدراسات التي أشرنا اليها على أن ماينطبق على النظرية الغربية في علم الاجتماع البرجوازي ينطبق بالضرورة على النظرية الغربية لعلم الاجتماع الماركسي. ولكن ينم هذا المنطق عن مغالطة تاريخية لنشأة وتطور علم الاجتماع البرجوازي ونقيضه الاشتراكي (الزعبي : 9:1978)[15]. فالصراع الايديولوجي بين الفكر الاشتراكي والفكر البرجوازي لايمكن اختزاله في ايديولوجية «الغرب» فليس هنالك ـ علميا ـ أيديولوجية «للغرب» وأخرى «للشرق» كما عبر عنهما عبد الوهاب بوحديبة بـ «الصراع بين الشرق والغرب» (بوحديبة، 46:1983). فالايديولوجية ببساطة هي «التعبير العقلي أو الفكري المحدد تاريخيا عن جملة من المصالح ضمن وضع أو موقف معين». هذا يوضح ان اقحام علم الاجتماع الاشتراكي ـ الذي يعبر عن موقف اجتماعي بعينه ـ في اطار عام لايديولوجية النظريات الغربية فيه مفارقة واضحة لواقع التجربة التاريخية. فالفكر الاشتراكي (الماركسي) كما يوضح Gouldner (1977:20) ـ وهو نفسه عالم اجتماع غربي ـ قد انتقل نحو الشرق بعد الحرب العالمية الأولى حيث احتضنته فئات اجتماعية وشعوب مختلفة، بينما شكل علم الاجتماع «الأكاديمي» ـ كما يسميه الكاتب ـ جزءًا من ثقافة الطبقة الوسطى ذات التوجه الاصلاحي في اطار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية في أمريكا وأوربا الغربية. وبالتالي فان محاولة فضح المضامين الايديولوجية للنظريات الغربية لابد أن تبين في المقام الأول : أيديولوجية أي من الفئات الاجتماعية؟ فاذا اتفق على أنها ايديولوجية الطبقة البرجوازية السائدة بعد عرضنا لتطور المجتمع والفكر البرجوازي ـ فلا بد من الاجابة عن سؤال آخر :

من أي موقع ايديولوجي يتحقق هذا الكشف عن المضامين الايديولوجية لهذه النظرية؟ الاجابة المنطقية لهذا السؤال هي أن فضح هذه المضامين يتطلب ـ بالضرورة ـ الانطلاق من الموقف الايديولوجي للطبقات المهمشة (العاملة ـ المستغلة، أو جموع المنتجين) في البنية الاجتماعية الرأسمالية. وما ذلك الا لأنها الفئات الاجتماعية الوحيدة صاحبة المصلحة الحقيقية في تعرية هذه المضامين وتغيير الواقع الاجتماعي الذي تستند عليه.

ولكن نجد أن الداعين لعلم اجتماع عربي ينطلقون من رؤية نقدية «عربية» وكأنما للبنيات الاجتماعية العربية أيديولوجية مستقلة بذاتها عن صراعات القوى الاجتماعية بداخلها. فهذه الرؤية النقدية العربية لايمكن تأسيسها الا باختزال تاريخ وتطور النظام الرأسمالي العالمي ودمج البنيات الاجتماعية العربية فيه، مع اغفال الصراع الاجتماعي بين الفئات الرأسمالية التابعة وجموع المنتجين (كما بينا في الجزء الأول) ويظهر هذا جليا في الانشغال المتزايد بتناول قضايا التراث (والأصالة) والدعوة للعودة له [16]. فقد أمن المشاركون في ندوة أبو ظبي (نحو علم اجتماع عربي) على ضرورة الانطلاق من التراث العربي لاستلهام الأطر النظرية التي تبدأ منها أولى الخطوات نحو علم اجتماع عربي (أعمال ندوة أبو ظبي ، 8:1983). ولسنا هنا بصدد تثبيت موقف من هذه الدعوة ، ايجابيا كان أم سلبيا، فنحن نرى أن القضية ليست في احياء التراث أو القضاء عليه، فمثل هذا الطرح لامعنى له. ولكننا نعتقد أن النظرة للتراث تحدد بالموقف الطبقي ـ وبالتالي الايديولوجي ـ منه، فالقضية في نهاية الأمر هي مسألة تملك معرفي لهذا التراث. فنحن نتفق مع مهدي عامل في أن «النظر في التراث هو ضرورة تفرضها بنية الحاضر نفسه من حيث هي البنية الاجتماعية التي تكونت بتكون علاقة التبعية للامبريالية، ومن حيث هي البنية التي تتجدد بتجدد هذه العلاقة بالذات (عامل، 188:1974). ولكن تجاهل تغلغل رأس المال في البنيات الاجتماعية العربية وتحولها لبنيات تابعة تبعا لهذه الصيرورة يجعل من الدعوة لتأسيس علم اجتماع عربي على التراث رؤية مثالية غيبية.

فهذا الاغفال يجعل من التراث ـ الذي هو أصلا الانتاج الفكري السابق على مرحلة التوسع الرأسمالي ـ ماضيا ـ يعيش بذاته في الحاضر وباستقلال عنه، ولذا لابد من أحيائه ليشكل ركيزة الفكر الاجتماعي العربي أو علم الاجتماع العربي. وحقيقة الأمر أن التراث ليس له وجود مستقل ـ في البنية الاجتماعية الحاضرة ـ عن واقع الهيمنة الايديولوجية للفئات الرأسمالية التابعة (والحاكمة). فكما في السودان مثلا لم تتكون بتناقض أو صراع اجتماعي تناحري مع الفئات المسيطرة السابقة ولكنها تشكلت بفعل تحول هذه الفئات الى برجوازية استعمارية تابعة. ومع تحول هذه الطبقة وانتقالها من وجودها المسيطر في البنيات الاجتماعية السابقة للتوسع الرأسمالي الى موقعها المسيطر في البنية الاجتماعية الاستعمارية

(بحكم تبعيتها)، انتقل الفكر العربي السابق الى البرجوازية التابعة. وبهذه الصيرورة فقد هذا الفكر الاجتماعي أصالته وذلك بانتقاله «من موقع تاريخي كان فيه فكرا لطبقة مسيطرة قادرة على أن تسيطر بذاتها وعلى أن تطور حركة الفكر الاجتماعي بسيطرة فكرها الطبقي، الى موقع تاريخي آخر صار فيه فكرا لطبقة مسيطرة عاجزة عن أن تسيطر الا بتبعية تخضع فيها بالضرورة لسيطرة الامبريالية، فكان في سيطرة فكرها المشوه هذا لجم لتطور حركة الفكر الاجتماعي، وحال فكرها الطبقي هذا دون ولادة الفكر الجديد» (عامل، 173:1974).

كل هذا يعيدنا الى ضرورة تبيين الموقف الايديولوجي للاتجاه الداعي لعلم اجتماع عربي الذي ينطلق من رؤية نقدية للنظرية الغربية على اطلاقها وتستند على التراث العربي. فمشكلة التراث هي اشكالية الفكر الحاضر وليست مشكلة الفكر الماضي، حيث لا يمكن النظر للماضي الا من الواقع الاجتماعي للحاضر الذي بدوره يتحدد ببنية العلاقات الاجتماعية وبالتالي بالموقع الايديولوجي (الاجتماعي الطبقي) الذي ينطلق منه.

وننوه هنا الى أن التسليم بأن القيادة الطبقية للمجتمع العربي هي أساس أزماته ومنها أزمة الفكر الاجتماعي لايعني أننا نقيم علاقة ميكانيكية بين بنية العلاقات الاجتماعية والمواقع الطبقية التي ينطلق منها هذا الفكر. فالعلاقة بين المجتمع والفكر الاجتماعي الذي ينتجه المشتغلون بكافة العلوم الاجتماعية علاقة جدلية معقدة يشكل فيها العلم نفسه أداة رئيسية لتحقيق أهداف اعادة صياغة المجتمع على نحو جديد. وهذا يقود للتفكير الجاد في تأصيل مناهج هذا العلم الاجتماعي والتعرض الناقد لنظرياته ومفاهيمه بدون تعسف أو ازدراء «شوفيني» لما توصلت اليه المعرفة الاجتماعية في أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية. وهذا التأصيل يتطلب كشف العلاقات المؤسسية التي تربط جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية مع نظيراتها في العالم المتقدم وما صاحب هذه العلاقة من تبعية سافرة حينا ومستترة أحيانا أخرى على صعيد الممارسة البحثية من جانب المشتغلين بعلم الاجتماع في المجتمعات الغربية وذلك بالركون الى استخدام ذات البناء النظري والمفهومي خارج اطاره المجتمعي والتاريخي الذي نشأ فيه. وفي هذا المنحى لابد من الاعتراف بخصوصية وتميز كل مجتمع عربي عن الآخر حيث اتخذ علم الاجتماع اتجاهات مختلفة وفق الظروف الموضوعية والذاتية لتطور المؤسسات البحثية والعلمية في كل مجتمع. ونحن نؤمن بأن تأصيل علم الاجتماع في المجتمعات العربية هدف لابد من انجازه في طريق بناء المجتمع الجديد الذي بدوره لايتحقق الا بتشجيع وتنشيط البحوث الحقلية الدقيقة مع اطلاق قدر كبير من حرية الاختيار للباحثين. فقد لاحظنا ـ منذ منتصف السبعينات ـ ان اتجاهًا منتظما بدأ يفرض نفسه نحو تقييد حرية اختيار موضوعات البحث أو الدراسة الاجتماعية. وقد

تنامى هذا الاتجاه بسبب ما تعانيه المؤسسات البحثية والعلمية من افتقار للتمويل المحلي، واهمال الخطط العامة للدولة رصد الاعتمادات المالية اللازمة للارتقاء بالبحث العلمي. نشأ عن هذا الوضع، وتزامنت معه، نزعة نحو تدويل البحث الاجتماعي بغرض ربطه بأولويات ومصالح المؤسسات الأجنبية (أوروبية وأمريكية في الغالب) التي تمنح الاعتمادات بسخاء شريطة انفاقها في الدراسات والموضوعات التي تنسجم مع هذه الأولويات والمصالح وتخدم بالتالي أهداف هذه المؤسسات مع تكريس لتبعية المجتمعات الغربية. ويبدو هذا الاتجاه جليا في استشراء ظاهرة الدراسات الاستشارية وبيوت الخبرة التي تغري المشتغلين بالعلم الاجتماعي (بحكم ماتدره من عائد مادي) وتشغلهم عن اهتمامهم بالمواضيع البحثية التي تعنى بالتغيير الاجتماعي والقوى الاجتماعية المرشحة لاحداث هذا التغيير وقيادة الثورة. ولاشك أن الانتباه الى هذه المؤشرات وتبني الحوار المتصل حول مسار علم الاجتماع واتجاهاته المستقبلية في الوطن العربي تدعم عملية التأصيل الفكري الذي تستدعيه بالضرورة صيرورة التحويل الثوري للمجتمع القديم.

الخلاصة

تعرضنا في هذه الورقة لمسألة نشوء وتطور علم الاجتماع في أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر وأوضحنا أن ذلك كان مصاحبا للصراع الاجتماعي الطاحن بين البرجوازية الناهضة والارستقراطية الاقطاعية والتي حسمته الأولى لصالحها باستلام السلطة السياسية. كما بينا فشل البرجوازيات العربية في تحقيق التماثل مع نظائرها (الغربية) والتحويل الجذري للبنيات الاجتماعية العربية، وذلك بحكم نشأتها ونموها في اطار علاقة التبعية لرأسمالية المركز. وكذلك كشفنا الطبيعة الايديولوجية لعلم الاجتماع البرجوازي لافتراضه حتمية وتأبيد العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وبالتالي استحالة تحقيق التحول الاشتراكي.

ومن هذا يتضح أن أي رؤية نقدية تطمح في فضح الطابع الايديولوجي للنظريات الاجتماعية الغربية لابد لها من أن تتبنى الموقف الايديولوجي للفئات الاجتماعية المهمشة الذي يتحدد بطبيعة الصراع الاجتماعي في داخل البنيات الاجتماعية التابعة، ولذلك فانه لايجوز علميا التحدث عن كشف الطبيعة الايديولوجية لعلم الاجتماع الغربي، لأن ذلك يعني ضمنيا أن للمجتمعات العربية ايديولوجية في خارج اطار صراعات القوى الاجتماعية بداخلها. فالفئات الاجتماعية المسيطرة في البنيات الاجتماعية العربية ـ وبالعكس لما حدث في أوربا الغربية ـ لم تتشكل نتيجة لصراع اجتماعي ضد الشرائح

المسيطرة فى البنيات السابقة لتغلغل رأس المال. ولكنها استطاعت أن تحكم سيطرتها بتحولها الى برجوازيات تابعة بعد اكتمال الهيمنة العالمية لرأس المال. وبالتالي فهذه الفئات ليست ذات مصلحة حقيقية في نهضة أو ولادة فكر عربي جديد. بل نجدها اكتفت بتطويع وتكييف فكر وايديولوجيات الفئات الاجتماعية المهيمنة بذاتها في البنيات السابقة الى موقع سيطرتها التابعة بحكم نشأتها وتطورها وبالتالي فانتقال الفكر السابق لفئة مسيطرة بحكم استقلال البنيات الاجتماعية الى طبقة مسيطرة بحكم تبعيتها، قد أحدث تشوها في هذا الفكر وأفقده أصالته.

نخلص من هذا الى أن الفكر الاجتماعي العربي مطالب بالتحرر من السيطرة الايديولوجية للفئات الاجتماعية التابعة. وكما أوضحنا فان عملية الصراع الايديولوجي تمثل احد ميادين صراع القوى الاجتماعية وتحت شروط تاريخية معينة وبالتالي فهذا التحرر الايديولوجي هو أساسا عملية تحرر وطني لايتم الا بالتحويل الجذري لبنية علاقات الانتاج القائمة. وتبعا لذلك فأزمة الفكر العربي المطروحة في شكل غياب علم اجتماع عربي هي أساسا مسألة صراع اجتماعي موضوعه التحرر الوطني الذي لايتم الا بتحويل لبنية علاقات الانتاج القائمة وصولا لمجتمع عربي اشتراكي.

الهوامش

1) أنظر مثلا أعمال ندوة «أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي» الكويت، ابريل 74، وأعمال ندوتي المركز الاقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي «القاهرة» فبراير 1983، و«نحو علم اجتماع عربي» أبوظبي، ابريل 1983، وأعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «التراث وتحديات العصر في الوطن العربي»، القاهرة، سبتمبر 1984.

2) ونحن هنا نقول انه لايوجد فكر بلا ايديولوجية، كما أن موضوعية وعلمية الفكر ليست في حياده الطبقي انما في مقدرته للنظر في الواقع الاجتماعي من وجهة نظر الطبقات الاجتماعية التي يقع عليها العبء التاريخي في انجاز مهام التغيير الثوري.

3) بدأت صيرورة ارساء قواعد نمط الانتاج الرأسمالي بما يسمى «التراكم البدائي» لرأس المال، أو الصيرورة التاريخية لفصل المنتج عن أدوات انتاجه وقد تمت هذه العملية بشكلها الكلاسيكي في انجلترا في الفترة التي امتدت من نهاية القرن الخامس عشر الى منتصف القرن التاسع عشر، للتفاصيل انظر (Marx, 1974:66)

4) لمزيد من التفاصيل حول هذه العملية أنظر :

Polanyi, K. (1944) The Great Transformation: The Political and Social Origins of Our Time. Boston.

5) لشرح وافٍ ومفصل لطبيعة الثورة البزجوازية أنظر :

Marx, K. & Engels, F. (1973) Manifesto of the Communist Party. Moscow: Progress Publishers.

6) تعرضت الكثير من الدراسات لتوضيح المراحل التى تمت من خلالها عملية دمج مجتمعات العالم الثالث في النظام الرأسمالى العالمي أنظر مثلا :

Dobb, M. (1963) Studies in the Development of Capitalism. London: Routledge & Kegan Paul.

Amin, S. (1974) Accumulation on a World Scale. New York: Monthly Review Press.

Rodney, W. (1974) How Europe Underdeveloped Africa. London: Bogle – L'Ouverture Publications.

Owen, R. & Sutcliffe, R. (Eds.) (1974) Studies in the Theory of Imperialism. London: Methuen.

7) مدرسة التبعية بقيادة فرانك تركز على أسباب التبعية الخارجية مع اغفال طبيعة القوى الاجتماعية المتحكمة في المجتمعات المتخلفة والصراع الاجتماعي الدائر في البنيات الاجتماعية لهذه المجتمعات وقد تم نقد هذا الاتجاه من بعض المفكرين أمثال :

Cardosos, F. & Falletto, E. (1979) Dependence and Development in Latin America. Berkeley, CA: University of California Press.

Laclau, E. (1971) "Feudalism and Capitalism in Latin America". New Left Review 67: 19 - 38.

Dos Santos, T. (1970) "The Structure of Dependence". American Economic Review 60 (2): 231 - 236.

8) بالاضافة الى هذا الشرط لخصت د. نادية رمسيس الظروف التاريخية الأخرى التي لم يوفرها التوسع الرأسمالي في المجتمعات العربية أنظر: (رمسيس، 1984:31-50).

9) هنالك العديد من الدراسات في هذا المجال من قبل كتاب سودانيين وأجانب يمكن أن نعرض بعضها هنا:

Ali, T. M. (1982) The Cultivation of Hunger: Major Determinants of Agricultural Development in the Sudan. Unpublished doctoral thesis, University of Toronto, Canada.

Shaa-eldin, E.F. (1982) "The Mechanisms of Proletarianization in the Sudan". DSRC Discussion Papers 6.

Mahmoud, F. (1984) The Sudanese Bourgeoisie: Vanguard of Development. Zod Press & KUP.

10) لمزيد من التفاصيل حول ماقصدناه بتعبير «علم الاجتماع الأكاديمي» أنظر: (Gouldner, 1977:11-12).

11) سالم ساري (1983)، «علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية العربية: هموم واهتمامات» في أعمال ندوة أبوظبي التي نظمها المركز الاقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي.

12) عبد الوهاب بوحديبة (1983) «علم الاجتماع العربي وشروط مصداقيته» في أعمال ندوة أبوظبي.

13) ناهد صالح (1983) «نحو علم اجتماعي عربي : دراسة سوسيولوجية لمناهج البحث»، أعمال ندوة أبوظبي.

14) تاج الأنبياء علي الضوي (1983) «علم الاجتماع»: تأملات في ماضيه، حاضره ومستقبلة» أعمال ندوة أبوظبي.

15) لتفاصيل أوفى عن حقيقة التناقض الايديولوجي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي أنظر : (الزعبي، 1978).

16) يمكن الرجوع للأوراق المقدمة والتعقيبات عليها ـ لندوة الكويت (أزمة الحضارة العربية) وندوة القاهرة (التراث وتحديات العصر).

المصادر العربية

الزعبي ، م
1978. التغيير الاجتماعي مابين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي ـ بيروت : دار الطليعة.

المركز الاقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي.
1983 «أعمال ندوة نحو علم اجتماع عربي» أبوظبي. ابريل.

المصطفي ، م.
1984 «تجربة السودان في التنمية الشاملة» دورية مركز الدراسات والبحوث الانمائية. رقم 51 ، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ـ جامعة الخرطوم.

رمسيس ، ن.
1984 «النظرية الغربية والتنمية العربية»، المستقبل العربي 64 :31-50

عامل ، م.
1974 أزمة الحضارة الغربية أم أزمة البرجوازيات العربية. بيروت : دار الفارابي.

1979 النظرية في الممارسة السياسية : بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان. بيروت : دار الفارابي.

مانهايم ، ك.
1968 الايديولوجية والطوبائية (ترجمة د. عبد الجليل الطاهر). بغداد : مطبعة المثنى.

المصادر الأجنبية

Dahrendorf, R.
1959 Class and Class Conflict in Industrial Society. Stanford: Stanford University Press.

Giddens, A.
1984 Sociology: A Brief But Critical Introduction. London: Macmillan.

Gouldner, A.
1977 The Coming Crisis of Western Sociology. London: Heinemann.

Marx, K.
1974 Capital (Vol. 1). Moscow: Progress Publishers.

Pollard, S.
1971 The Idea of Progress: History and Society. London: Pelican Books.

Shaw, M.
1977 Marxism and Social Science: The Roots of Social Knowledge. London: Pluto Press

Warren, B.
1980 Imperialism: Pioneer of Capitalism. London: Verso.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الأجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

1 - القرن الهجري الخامس عشر
2 - العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
3 - النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت
4 - بياجيه

سعر العدد دينار كويتي واحد

Towards an Arab Sociology : A Scientific or Ideological Dilemma?

al-Watheq M. Kemir Zainab B. al-Bakri

This paper deals with the crisis that Arab social thought is currentiy witnessing, particularly the need to formulate an Arab Sociology. The authors contend that such a task can only take place when Western social sciences are understood within the context of the historical development of Western capitalism, and the influence that capitalism had on social structures in the West at the end of the 19th century. Through such an analysis the authors confirmed not only that the social structures producing contemporary Western social thought are totally different from the ones existing in the Arab world, but that these structures have complete hegemony and control over Arab social and economic structures. Thus, it is concluded that Arab social thought needs to achieve national emancipation, which is only possible through a radical transformation of the structure of present productive relations.